مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٦١ ـ ٧٦
ISSN: 2222-6583

الايرادات الكمركية في ظل خطط التنمية الاقتصادية في العراق

ا م د هزاع داوود سلمان ، طيبة عقيل عبد
الجامعة العراقية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم المالية والمصرفية

الملخص

هدف البحث الى مدى نسبة الايرادات الكمركية في المتغيرات الاقتصادية. بافتراض ان الخطط التنمية الاقتصادية. تودي الى تغير ايجابي الى مساهمة الإيرادات الكمركية في المتغيرات الاقتصادية. واستنتجت الدراسة الى ان اهمية الايرادات الكمركية في الايرادات العامة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩ بمتوسط (0.67). وبلغت اهمية مساهمة الضريبة الكمركية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٩ بمتوسط (0.38). وبهذا فان نسبة المساهمة تؤثر في السياسة المالية المتمثلة بزيادة الايرادات الكمركية وكانت التوصيات مراقبة الخطط الاقتصادية، وليس تصريح باجراء الاصلاحات فقط، وتحسين قدرة مسؤولي الامتثال التجاري (التقييم الجمركي ، قواعد المنشأ ، تصنيف التعريفة) وتطوير خطة التدريب والمواد التدريبية، وإعداد إستراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات، توفر خارطة طريق واضحة.

Abstract

The aim of the research is to determine the percentage of customs revenues in economic variables. Assuming that the economic development plans. It leads to a positive change to the contribution of customs revenues to economic variables. The study concluded that the importance of customs revenues in the general revenues for the period 2004-2019 averaged (0.67). The importance of the contribution of the customs tax to the gross domestic product in Iraq for the period 2005-2019 reached an average of (0.38). Thus, the contribution rate affects the financial policy represented by increasing customs revenues

The recommendations were to monitor economic plans, not just authorize reforms, improve the capacity of trade compliance officials (customs assessment, rules of origin, tariff classification), develop a training plan and training materials, and prepare a comprehensive IT strategy that provides a clear roadmap.

لكلمات المفتاحية:خطط التنمية الاقتصادية ، الايرادات الكمركية العراقية.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٦١ ـ ٧٦
ISSN: 2222-6583

المقدمة

استجابة للأزمة المالية الناجمة عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية واحتياجات التنمية، فقد قام العراق بالعديد من المبادرات والخطط الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣، بهدف تنويع الاقتصاد، وزيادة فعالية تحصيل الإيرادات غير النفطية. فشرع قانون ٢٠١٠، وتم العمل به في عام ٢٠١٤، وصدرت لوائح باسعار التعريفة الكمركية، ومنذ أواخر عام ٢٠١٥ أنشت وحدة الإصلاح الاقتصادي لقيادة والإشراف على تنفيذ الإصلاح التي قدمنها الحكومة. الا انه على الرغم من الخطط الاقتصادية والاجراءات الكمركية فهي غير مرضية في توفير معلومات إلى السلطات المركزية. في الوقت الذي تحتاج الهيئة العامة للجمارك العراقية إلى حديث نظام لمعالجة الكمارك لدعم العمليات والمحافظة على الايرادات الكمركية، وتنفيذ المعايير الدولية أو النهج الحديث القائم على ادارة الكمارك، وجمع المعلومات والإحصائيات التجارية الدقيقة في الوقت المناسب من أجل المراقبة وإدارة. كل هذه الاجراءات ادت الى عدم وجود نظام فعال بشكل كبير على تخليص البضائع وانخفاض الايرادات الكمركية وانخفاض نسبتها الى المتغيرات الاقتصادية، والتي يسعى العراق الى تنويع ايراداته.

المشكلة

ان الانفتاح التجاري في العراق مكن من تنوع الايرادات الا ان بعد عام 2004، شهدت السياسة المالية والتجارية خطط اقتصادية شاملة، تمثلت بتغير القوانين ومضمونها المالي وكان المطلوب منها ان تعكس اثار مالية واقتصادية، وتبعاً للمرحلة الانتقالية التي مر بها العراق في تنمية الإصلاح من خلال الخطط الاقتصادية، الا ان مساهمة الايرادات الكمركية في العراق دون المستوى المطلوب ، ويقيد القدرة على تنوع الايرادات وتعبئة الإيرادات غير النفطية.

الفرضية

ان الايرادات الكمركية تتغير نسبتة مساهمتها في الايرادات العامة والناتج المحلي في العراق، تبعا للخطط التنمية الاقتصادية .

أهمية البحث:

1- بينت أهم الخطط الاقتصادية ومحتوياتها بعد عام 2003.

2-تحليل مساهمة الايرادات الكمركية واهميتها في بعض المتغيرات الاقتصادية كالايرادات العامة والناتج المحليفي العراق.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٦١ ـ ٧٦
ISSN: 2222-6583

أهداف البحث:

1- تحديد الخطط الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، والكشف عن محتوياتها.

2- تحديد الايرادات الكمركية ومدى نسبتها في الايرادات العامة والناتج المحلي.

المحور الاول / خطط التنمية الاقتصادية في العراق

اولا- الخطط الاصلاحية المالية والاقتصادية

ركز واضعو الخطط والاستراتيجيات على خلق بيئة سياسية واقتصادية وإدارية مناسبة لعمل البرامج المالية، سواء على مستوى الوزارات القطاعية أو على مستوى المحافظات، مما يؤدي إلى تحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وضمان جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين (القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني) وهي كالآتي:

ا: خطة التنمية الوطنية (2010-2014): وشملت[١].

١- ادارة الاموال الحكومية.

٣- تنويع الاقتصاد من خلال تحقيق زيادات تدريجية في نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية، الزراعية والصناعية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن السياحة التي تعد ايضاً عاملاً مهم في توليد الناتج المحلي الإجمالي.

٤- تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والاجنبي في تمويل التنمية.

٥- تحسين مستوى الإنتاجية وتطوير مبدأ المنافسة.

٦- التأسيس لنمط تنمية مكانية، تتصف بتوزيع عادل لخدمات البنى الارتكازية والخدمات العامة (ماء، وصرف الصحي، صحة، تربية) على كافة محافظات العراق.

٧- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة، دون الاخلال بحقوق الأجيال فيها، والعمل على مواكبة التطورات العالمية.

نلاحظ من خلال هذه الأهداف التركيز على تنويع مصادر الدخل عن طريق مساهمة القطاعات الإنتاجية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، وتحديد أولوياتها التنموية.

ب: خطة التنمية الوطنية[٢](2013-2017):

[١]- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية (٢٠١٠-٢٠١٤)،

١- بناء اقتصـــاد متنوع ومزدهر تقوده قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والسياحة التي تعـد أقطاب تنموية أساسية.

٢- ان يكون القطـــاع العام والخـــاص والمجتـــمع المدنـــي شركاء أساســـيين فـــي عمليـــة التنميـــة.

٣- الارتقاء بمستـــوى الرعاية الاجتماعية لتغطية احتياجات الفئـــات الهشة، بما يعزز من فرص التنمية الاجتماعية.

٤- أن تتوافق توجهات الموازنة الاتحادية مع أهداف الخطة، فـــي ظل السياسات الكلية المتوازنة لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

٥- رفع مستوى إنتاجية الأنشطة الاقتصادية وانتاجية العمل، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد وتنوعه، وأن يكون للقطاع الخاص دور فاعل فـــي مجالات الاستثمار وخلق فرص العمل.

ج: خطة التنمية الوطنية(2018-2022)[٣] .

وركزت هذه الخطة على مجموعة من الخطط كانت أهمها الآتي:

١- تصحيح هيكل الانفاق العام.

٢- تنويع هيكل الإيرادات وزيادة حصيلة الإيرادات غير النفطية.

٣- معالجة العجز الحقيقي في الموازنة العامة للدولة.

٤- تحسين الإدارة المالية العامة.

٥- رفع معدلات الادخار الخاص.

أما اهداف السياسة النقدية كان أهمها الآتي:

ا- معدلات التضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة.

ب- استقرار سعر صرف العملة المحلية.

ج- خلق نشاط ائتماني محفز للنمو.

وتم الكشف عن أهم التحديات الاقتصادية، وتمثلت بالآتي:

- تردي المناخ الاستثماري.

[٢]- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية ، (٢٠١٣-٢٠١٧)،

[٣]- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية (٢٠١٨-٢٠٢٢).

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٦١ ـ ٧٦
ISSN: 2222-6583

– اختلال بنية الإنتاج، أي مازال القطاع النفطي هو المهيمن على الايرادات العامة، بينما انخفضت نسبة القطاع الزراعي والصناعي في ارتفاع مساهمته، وذلك لتعثر السياسات الاقتصادية المطلوبة لتنويع الاقتصاد.

–اختلال الميزان التجاري.

– اختلال في بنية الموازنة العامة.

– ارتفاع الدين العام.

– تخلف الميزان المصرفي.

– اتساع نطاق القطاع غير المنظم.

– محدودية اتساع القطاع الخاص.

وعليه ان خطط التنمية الوطنية السابقة، لم تستطيع ان تنتشل القطاعات الاقتصادية المهمة من واقعها المزرى الذي تعيشه الآن، وبقي الاقتصاد الوطني اقتصادا ريعياً احادي الجانب تغلب كفة الاستيرادات فيه على كفة الصادرات.

ثالثا – الاصلاح المالي للكمارك العراقية

قبل عام ٢٠٠٣ فرض العراق تعريفة جمركية على البضائع وفقًا للقانون رقم ٧٧ لعام ١٩٥٥، وقد تم تعليق هذه التعريفة بعد دخول القوات الأمريكية العراق، وأصدرت سلطة التحالف المؤقتة في العراق مرسومًا يفرض ضريبة على الجميع السلع التي تدخل البلاد، اذ كانت هذه الضريبة تُعرف باسم "ضريبة إعادة إعمار العراق" في ذلك الوقت، وبعد احتلال العراق عام 2003، عملت سلطة الاحتلال برقم (54) لعام 2004، بحل الهيئة العامة للكمارك، والقيت مهامها الى ما يسمى (قسم التفتيش الكمركي) التابعة لوزارة الداخلية، وعملت سلطة الائتلاف المؤقت على الغاء جميع الضرائب الكمركية لمختلف انواع السلع المستوردة، مما جعلت له تداعيات اقتصادية تمثلت في دخول السلع من جميع دول العالم، مما شجع الطلب عليها، وحرم تشجيع السلع المحلية من السلع الزراعية والصناعية والخدمية، بعدها اصدر امر فرض رسما 5% لمختلف انواع السلع، والغرض منها التحول من القطاع العام الى الخاص، وسميت هذه النسبة (رسم اعادة الاعمار العراق)[٤]. وكانت جملة الاصلاحات تتمثل بالاتي:–

[٤] عبد اللطيف، براء منذر(٢٠١٦) دور التشريعات الكمركية في تفعيل القطاع الخاص) مجلة جامعة نكريت،العدد الخاص بالؤتمر الدولي(المؤتمر الوطني الرابع)، الجزء الاول

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٦١ ـ ٧٦
ISSN: 2222-6583

١- القوانين التي ترعى العمل الكمركي بعد عام ٢٠٠٣ هي:-

- قانونية للتعريفة الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠
- قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦*.
- أحكام المادة (٢٦) من قانون الخدمة الخارجية رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٨[٥].
- قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٥ الذي نص على تشديد الغرامات والعقوبات على مرتكبي التهريب الجمركي[٦].
- الفقرة (١) من أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٣٨) الصادر في ٢٠٠٣/٩/١٩ ضريبة بإسم "إعادة اعمار العراق" على السلع الواردة إليه وإعتباراً من ٢٠٠٤/٤/١.
- قانون التعريفة الجمركية الجديدة رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠[٧].

- تناولت المادة (١٩) من القانون اجراءات منح اجازة الاستثمار وتاسيس المشاريع وفقا لما ورد في الفقرة ثانيا من المادة اعلاة.وفقا لطلب يتقدم بة المستثمر واستمارات معدة لهذا الغرض.والمشاريع التي قام بها

(٥) قرارات مجلس الوزراء: اطفاء الديون الضريبية على ارباح تشغيل المركبات الإنتاجية المنيسن جريدة البيان، ٢٠١٤/٢/٢٠، ص ٢، شبكة الإنترنت: www.albayain.com

(٦) وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، العراق: بغداد،العددين (٣٠٤٧ في ١٩٨٥/٥/٢٧ و٣٠٩٧ في ١٩٨٦/٥/١٢ ،صفحات متفرقة

(٧) جاسم ذنون علي الاطرقجي، ضرورة تفعيل قانون التعريفة الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠، جريدة المدى اليومية، الملف الاقتصادي، بغداد، ٢٠١١/٣/٢١، ص١، شبكة الانترنيت، www.almadanews.com

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٦١ ـ ٧٦
ISSN: 2222-6583

- أحكام المادة (٢٦) من قانون الخدمة الخارجية رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٨([٨]) على شرط ان يحفظ العراق بحقه في فتح قنصلية فخرية وعامة في جمهورية ايطاليا في المستقبل على وفق مبدأ المعاملة بالمثل.
- قانون 2019 للتعرفة الكمركية برقم (13)، استنادا الى قانون رقم (22) لعام 2010 المعدل.

٢- عقد العراق في عام ٢٠٠٤ اتفاقية لغرض الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وهو الان بصفة مراقب,

٣- عام 2010 صدر قانون برقم(22) للتعريفة الكمركية، وتضمن جداول تعريفة الكمركية السلع ونسب استيفائها، وفقا لنظام العالمي المنسق والمعتمد لدى منظمة التجارة العالمية[٩]، كما يبينها الجدول(1) .

جدول (1) التعريفه الكمركية للسلع الخاضعة لها لعام 2010

التعريفه الكمركية	عدد السلع الخاضعة للضريبة
0	709
%3	88
%5	2150
%10	1245
%15	1514
%20	771
%25	239
%30	264

([٨]) قرارات مجلس الوزراء: اطفاء الديون الضريبية على ارباح تشغيل المركبات الإنتاجية المنفسة، جريدة البيان، ٢٠١٤/٢/٢٠، ص٢، شبكة الانترنت: www.albayain.com

[٩] الهيئة العامة للكمارك، العراقية ٢٠١٩: ص٤.

%40	73
%50	24
%80	16
100	2
مجموع السلع	7077

المصدر: وزارة التخطيط، القسم المالي 2015

٤- بدأ العراق عام ٢٠١٤ المرحلة الأولى من تنفيذ قانون التعريفة الجمركية لعام ٢٠١٠ ، والذي يحل محل معدل التعريفة الشاملة البالغ ٥ % والذي صدرته سلطة التحالف المؤقتة وبمعدلات تعريفة أعلى. اذ حدد القانون معدلات على السلع الزراعية وتتراوح من صفر إلى ٥٠ % للبذور والمنتجات السكر والتبغ و ٨٠ % للمياه والمشروبات. كما تتراوح التعريفات الجمركية على السلع الصناعية من المعفاة من الرسوم الجمركية لبعض الأحجار والمعادن والمواد الكيميائية العضوية وغير العضوية والأصباغ والمطاط ولب الخشب وبعض الورق والقاطرات والطائرات، و ٥ % إلى ١٥ % للادوية ، و ١٠ % إلى ٢٠ % للملابس) ، و٣٠ % للدراجات ، دراجات نارية متنوعة ، السلع الكهربائية والإلكترونية وسلع تكنولوجيا المعلومات والبلاستيك الجاهز ، و ٤٠ % للسجاد). ولا يزال حساب معدلات التعريفة يمثل عملية صعبة ، حيث تتضمن الإحالة المرجعية لقانون ١٠ لعام ٢٠١٣ والمستند على قرار مجلس الوزراء بقانون التعريفة لعام ٢٠١٠ مع مراعاة سقوف التعريفة المؤقتة ، كما تحصل معظم الاستيرادات غير الكمالية على إعفاء كمركي ويتم فرض ضرائب عليها بمعدل التعريفة الجمركية السابق البالغ ٥ %. كما صرحت الحكومة العراقية بأنها تعتزم التنفيذ الكامل لقانون التعريفة لعام ٢٠١٠ على مراحل ، لكنها لم تحدد توقيت أو تفاصيل المراحل المقبلة. كما تطبق حكومة إقليم كردستان نظام التعرفة الجديد للحكومة العراقية[١٠].

٥- كانت لهيئة الكمارك العامة في 2016/1/18 حوافز مالية قدمت لهيئة الاستثمار الوطنية، من اجل تشجيع الاستثمار وتمثلت خطواتها المالية بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة 10 سنوت، اعتبارا من تاريخ بدء العمليات التجارية طبقا لمجالات التنمية، والإعفاء من الرسوم الجمركية لمدة ثلاث سنوات على الأصول المستوردة في المشاريع التي حصلت على رخصة للاستثمار.

[١٠] سونيا اروزوني، الدور الاقتصادي للضرائب الكمركية في العراق، مجلة الغري للدرات الاقتصادية والادارية، جامعة البصرة، ٢٠١٦، ص٦٥.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٦١ ـ ٧٦
ISSN: 2222-6583

٦- تحليل البيانات، باستخدام نظام تكنولوجيا المعلومات الأساسي الحالي[١١].

٧- تمنح نسب الدعم حسب نوع البضاعة المصدرة، اذ تمنح نسبة 15 % للمواد المصـــنعة، و10 % للمواد النصف مصنعة، و10 % للمواد الزراعية، و5% للمواد الخام، مع العلم ان هذه النسب هي من اجمالي قيمة اجازة التصدير[١٢].

٨- توحيد الإجراءات الكمركية بين المناطق المنافذ الحدودية الجنوبية والشـــمالية والغربيـــة، وبـــين الشمالية (كردستان)[١٣]

٩- صدور قرار برقم (393) لسنة (2017)، لتعديل فئات الرسوم الكمركية، وتم تقليص تلك الفئات الى اربع فئات، ، اذ كانت اقسام الفئات كالتالي(30%، 15%، 10%، 5%). وكما في الجدول (2) :-

جدول (2) نسب الضريبة (التعريفه الكمركية) للسلع الخاضعة لها لعام 2017[١٤]

الفئات	السلع المشمولة بالتعريفة الكمركية	نســـــــــبة الضريبة
الفئة الاولى	الذهب المشغول والفضة والمعادن الثمينة والمجوهرات	0.5
الفئة الثانية	المنتجات ذات الصفة النباتية والحيوانية المنتجات الصيدلانية والمستلزمات الطبية	10
الفئة الثالثة	الاثاث واللدائن	15
الفئة الرابعة	العطور ومستحضرات التجميل وعلى الكحوليات ومنتجات التبغ والذخائر والاسلحة	30

المصدر: **احمد محمد. محمد سامي، تقييم الاداء المالي للكمارك العراقية في ظل الاصلاح المالي، مجلة دنانير، ٢٠١٧، العدد ٢٣، ص ٧٥٥.**

[١١] http://www.wcoomd.org/ (Iraq Customs gets ready for modernization
[١٢] مجلة التجـارة العراقية الإلكترونية، 2:2019
[١٣] ة البنك الدولي، ٢٠١٦: ص٤.
[١٤] احمد محمد. محمد سامي، تقييم الاداء المالي للكمارك العراقية في ظل الاصلاح المالي، مجلة دنانير، ٢٠١٧، العدد ٢٣، ص ٧٥٥

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٦١ ـ ٧٦
ISSN: 2222-6583

١٠- ترتبط بالهيئة العامة للكمارك اربع مناطق المنطقة الشمالية والمنطقة الوسطى والمنطقة الغربية والمنطقة الجنوبية، وارتفع عدد فروعها الى 40 منفذ في عموم العراق.

الا ان اهم قانونان في العراق يتعلقان بالضرائب الجمركية هو قانون ضريبة الكمارك رقم ١٩٨٤/٢٣ كقوانين عامة لتطبيق الضريبة الجمركية وجميع الإجراءات بما في ذلك الإدارة وصلاحياتها، والثاني هو التعرفة الجمركية تحت قانون رقم ٢٠١٠/٢٢ [١٥] الذي يتضمن جداول أسماء ومواصفات البضائع التي تفرض عليها الضريبة الكمركية. كلا القانونين هما قانون اتحادي في حين أن إقليم كردستان لديه تشريعاته الخاصة بقانون الجمارك بنسب وأسعار مختلفة حسب الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وإذا عدنا إلى القوانين الفيدرالية نجد أن الأول هو القانون العام مع تحديد المعاني والشروط، المفاهيم القانونية المتعلقة برسوم الجمارك والضرائب المطبقة في جميع أنحاء أراضي الدولة العراقية، بما في ذلك إقليم كردستان ، يوضح هذا القانون معنى التعرفة، كما يحتوي على جداول السلع المحددة أسعارها، وفي الفصل الثالث من قانون الجمارك العراقي ينظم الحالات التي يجب فيها دفع الضرائب، ويجب أن يدفع الوزن ضريبة جمركية وفقًا للعادات العراقية رسوم القانون والجمارك أيضًا[١٦].

المحور الثاني/ مساهمة الكمارك في الاقتصاد العراقي

سعى العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى تنويع الايرادات الضريبية، لكن وجود سياسات مالية وقانونية غير دقيقة ساهم في تقلب الاقتصاد الكلي، وقطاع مالي ضحل، و بيئة أعمال صعبة، نتج عنها إيرادات هامشية للموازنة غير النفطية. لذا كانت الاصلاحات المالية تهدف الى تعبئة الإيرادات غير النفطية والتي من شأنها أن تساعد في تنويع إيرادات الدولة، وتعزيز إدارات الضرائب والكمارك في تقليل الاعتماد على إيرادات الموازنة على عائدات تصدير النفط[١٧].

١- الايرادات العامة

يوضح الجدول (٣) زيادة في نسبة مساهمة الضرائب الجمركية في الإيرادات العامة خلال ٢٠٠٤-٢٠١٩، اذ بلغت اقل من الواحد الصحيح خلال ٢٠٠٥ -٢٠١٥ ، ثم بدات ترتفع الى الواحد الصحيح في عام ٢٠١٦ وبعدها.

[١٥] منتظر فاضل . محمد جواد، الاثار المالية للضرائب الكمركية في الاقتصاد العراقي، مجلة الخليج العربي، العدد ٤٤ مجلد ٣، ص ١٠-١٢.
[١٦] قيس حسن عوض البدراني، النقاط الجمركية الجديدة وفرض الضريبة الجمركية بين المدن العراقي، مناقشة قانونية، ٢٠١٨ـ ص ٢.
[١٧] ستار جابر عمران، اشكالية تطبيق قانون التعريفة رقم ٢٢ لعام ٢٠١٠ في العراق، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد ١٨، ص ٣٤٣.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٦١ ـ ٧٦
ISSN: 2222-6583

جدول (٣) مساهمة الايرادات الكمركية في الايرادات العامة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩ (مليون دينار)

السنوات	الايرادات الكمركية 1	الايرادات العامة 2	% ٢/١ 3
٢٠٠٤	81020	32988850	0.246
2005	118176	45989445	0.257
2006	219032	49612766	0.441
2007	229076	53110590	0.431
2008	376539	84363743	0.446
2009	590688	70178223	0.842
2010	565718	70178223	0.806
2011	436714	108807390	0.401
2012	517867	119817222	0.432
2013	596643	113840076	0.524
2014	514636	97618556	0.527
2015	416358	66470251	0.626
2016	647482	54409269	1.190
2017	746534	77422172	0.964
٢٠١٨	1691737	106569833	1.587
٢٠١٩	1056914	107566993	0.983
المتوسط	550320.88	78683975.13	0.67

جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، الهيئة العامة للجمارك ، دائرة الضرائب الجمركية للاعوام ٢٠٠٥-٢٠١٧.

وعلى الرغم من زيادة حجم الإيرادات الضريبية الكمركية بالأرقام المطلقة خلال السنوات ٢٠٠٤-٢٠١٩، إلا أن أهميتها النسبية بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة لا تزال ضعيفة للغاية وغير مستقرة، خاصة بعد تعليق الضريبة الكمركية، واعتماد ضريبة إعادة الإعمار فيها في عام ٢٠٠٣، وارتفعت اقصى مساهمة للضريبية الكمركية حوالي 1.5٪ خلال عام ٢٠١٨، مما يسلط الضوء على ضعف

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٦١ ـ ٧٦
ISSN: 2222-6583

الدور التمويلي للإيرادات الضريبية في تكوين الإيرادات العامة، والحاجة إلى الإصلاح الضريبي لتتوافق مع هدف تنويع الإيرادات العامة.

ويمكن أن يعزى انخفاض الحصة النسبية للضرائب من إجمالي الإيرادات العامة الإجمالية إلى العوامل الاتية[١٨]:

١- كثرة القوانين المعقدة، وعدم وجود إطار قانوني واضح يحكم الضرائب، لان إقرار معظم ضرائب المبيعات المفروضة في العراق في قانون الموازنة السنوية وهي مؤقتة (عادة لمدة عام واحد). لذلك فهي تفتقر إلى أساس قانوني قوي من شأنه أن يسمح باستمرار تنفيذ السياسة الضريبية، وإنفاذ الإدارة الضريبية إلى ما بعد دورة الموازنة السنوية.

٢- ضعف إدارات الضرائب والكمارك، أدى الاعتماد على عائدات النفط خلال الأوقات الجيدة إلى إهمال جهود إدارة الضرائب والكمارك لزيادة الإيرادات غير النفطية، وعدم وجود نظم معلومات محوسبة في إدارة الضرائب والكمارك، ومعدل التعريفة الجمركية الفعلي في العراق أقل من ١٪ من قيمة الواردات .

٣- الامتثال الضريبي المنخفض، أدى الاعتماد على إيصالات النفط في الأوقات الجيدة إلى ضعف الامتثال الضريبي بين دافعي الضرائب.

٤- انعدام الاستقرار الأمني والسياسي، مما قوض القدرة على تحصيل الإيرادات الضريبية في العديد من الدوائر، إلى جانب الآثار السلبية لتلك الأوضاع على الاقتصاد، وبالتالي على حجم الوعاء الضريبي.

٥- ارتفاع عائدات النفط نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من ١٠٠ دولار في بعض السنوات.

٦- ضعف الرقابة وارتفاع مستوى التهرب الضريبي، نتيجة تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي، بالإضافة إلى ذلك، التعديلات التشريعية التي ظهرت خلال السنوات السابقة، التي تضمنت منح دافعي الضرائب المزيد من الإعفاءات الضريبية، وعدم دقة عملية دفع الضرائب، مثل التدفقات الضريبية خارج نطاق الضرائب المساءلة، مثل مكاتب الصرافة والمتنقلة والمتاجر ومقاهي الإنترنت.

٧- الاعتماد على الأساليب التقليدية لتقدير الضرائب، وخاصة للجوانب الخارجية الخاضعة للضرائب أو النشاط الخاضع لها، مثل تأجير المساكن التي يسكنها دافع الضرائب، استئجار المكان أو النشاط فيه الذي يتم تنفيذ النشاط الاقتصادي، أوعدد الآلات المستخدمة.

[١٨] صندوق النقد الدولي، ٢٠١٧، ص ٣٦.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٦١ ـ ٧٦
ISSN: 2222-6583

٨- إلغاء الرسوم الجمركية وتقييدها برسوم اعمار العراق فقط (٥٪) منذ عام ٢٠٠٣ ، والاستمرار في العمل تحت هذا النظام حتى عام ٢٠١٦، رغم صدوره قانون التعريفة الجمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ ، والذي بقي محجوبًا لمدة ٦ سنوات تقريبًا، وبالتالي إهدار موارد ضريبية كبيرة[١٩].

٣- الناتج المحلي الاجمالي

يوضح الجدول (٤) نسبة مساهمة الضرائب الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥ (٠.٣٧٪) ، والنسبة (٠.٧٩٪) لعام ٢٠٠٩ ، ولكن هذه النسبة انخفضت للأعوام ٢٠١٤ ، ٢٠١٥، بسبب الظروف الأمنية التي يعيشها العراق، وتخفيض معدلات الضريبة الكمركية ، مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة الضرائب الكمركية في الناتج المحلي الإجمالي، وحققت أعلى نسبة مساهمة في عام ٢٠١٨، وبنسبة (٠.٦٣٪) نتيجة لاستقرار الوضع الأمني وزيادة معدلات الضرائب الجمركية.

جدول (٤) مساهمة الضريبة الكمركية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٩[٢٠]

(مليون دينار)

السنوات	الايرادات الكمركية ١	الناتج المحلي بدون النفط 2	النسبة ٢/١%
٢٠٠٤	81020	2242,681,7.1	0.36
2005	118176	311,538,13	0.37
2006	219032	427,361,43	0.51
2007	229076	524,377,18	0.43
2008	376539	698,596,60	0.53

[١٩] قيس حسن عوض البدراني، مصدر سابق، ٢٠١٨ـ ص ٥.
[٢٠] الجهاز المركزي للاحصاء العراقي ، ٢٠٠٤-٢٠١٩.

2009	590688	746,451,52	0.79
2010	565718	162,064,565	0.35
2011	436714	217,327,107	0.20
2012	517867	254,225,490	0.20
2013	596643	273,587,529	0.22
2014	514636	266,332,655	0.19
2015	416358	194,680,971	0.21
2016	647482	196,924,141	0.33
2017	746534	2216.657.09	0.34
٢٠١٨	1691737	268,918,874	0.63
٢٠١٩	1056914	277,884.869	0.38
المتوسط	550320.88	164179450.82	0.38

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، تقارير متفرقة، ٢٠٠٤-٢٠١٩.

الاستنتاجات

١. كانت هنك ثلاث خطط شاملة، وهي خطة التنمية الوطنية (2010-2014)، خطة التنمية الوطنية، (2013-2017)، خطة التنمية الوطنية، (2018-2022)،

٢. صدور قرار برقم (393) لسنة (2017)، لتعديل فئات الرسوم الكمركية، وتم تقليص تلك الفئات الى اربع فئات، ، اذ كانت اقسام الفئات كالتالي(30%، 15%، 10%، 5%)، واصبحت هناك اربع مناطق كمركية وهي المنطقة الشمالية والمنطقة الوسطى والمنطقة الغربية والمنطقة الجنوبية، وارتفع عدد فروعها الى 40 منفذ في عموم العراق.

٣. لم تعكس الخطط الاقتصادية مساهمة الكمارك في الاقتصاد العراقي كالاتي:-

- بلغت اهمية المساهمة الايرادات الكمركية في الايرادات العامة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩ بمتوسط (0.67).
- بلغت اهمية مساهمة الضريبة الكمركية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٩ بمتوسط (0.38).

التوصيات

١. مراقبة الخطط الاقتصادية، وليس تصريح باجراء الاصلاحات فقط، وتحسين قدرة مسؤولي الامتثال التجاري (التقييم الجمركي ، قواعد المنشأ ، تصنيف التعريفة) وتطوير خطة التدريب والمواد التدريبية، وإعداد إستراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات، توفر خارطة طريق واضحة
٢. فرض ضرائب كمركية على السلع الكمالية وبنسبة مرتفعة، لكي ترتفع مساهمتها عند مقارنتها مع المتغيرات الاقتصادية.

المصادر

١. البنك الدولي، ٢٠١٦: ص٤.
٢. جاسم ذنون علي الاطرقجي، ضرورة تفعيل قانون التعرفة الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠، جريدة المدى اليومية، الملف الاقتصادي، بغداد، ٢٠١١/٣/٢١، ص١، شبكة الانترنيت، www.almadanews.com
٣. جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، الهيئة العامة للجمارك ، دائرة الضرائب الجمركية للاعوام ٢٠٠٥-٢٠١٧.
٤. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية (٢٠١٨-٢٠٢٢).
٥. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية (٢٠١٠-٢٠١٤)،
٦. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية ، (٢٠١٣-٢٠١٧)،
٧. الجهاز المركزي للاحصاء العراقي ، ٢٠٠٤-٢٠١٩.
٨. حمد محمد. محمد سامي، تقييم الاداء المالي للكمارك العراقية في ظل الاصلاح المالي، مجلة دنانير، ٢٠١٧، العدد ٢٣، ص ٧٥٥

٩. ستار جابر عمران، اشكالية تطبيق قانون التعريفة رقم ٢٢ لعام ٢٠١٠ في العراق، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد ١٨، ص ٣٤٣.
١٠. سونيا اروزوني، الدور الاقتصادي للضرائب الكمركية في العراق، مجلة الغري للدرات الاقتصادية والادارية، جامعة البصرة، ٢٠١٦، ص٦٥.
١١. عبد اللطيف، براء منذر(٢٠١٦) دور التشريعات الكمركية في تفعيل القطاع الخاص) مجلة جامعة نكريت،العدد الخاص بالؤتمر الدولي(المؤتمر الوطني الرابع)، الجزء الاول
١٢. قبس حسن عوض البدراني، النقاط الجمركية الجديدة وفرض الضريبة الجمركية بين المدن العراقي، مناقشة قانونية، ٢٠١٨ــ ص ٢.
١٣. قرارات مجلس الوزراء: اطفاء الديون الضريبية على ارباح تشغيل المركبات الإنتاجية المنيسة جريدة البيان، ٢٠١٤/٢/٢٠، ص ٢، شبكة الإنترنت: www.albayain.com
١٤. قرارات مجلس الوزراء: اطفاء الديون الضريبية على ارباح تشغيل المركبات الإنتاجية المنفست، جريدة البيان، ٢٠١٤/٢/٢٠، ص٢، شبكة الانترنت: www.albayain.com
١٥. مجلة التجارة العراقية الإلكترونية، 2:2019
١٦. منتظر فاضل . محمد جواد، الاثار المالية للضرائب الكمركية في الاقتصاد العراقي، مجلة الخليج العربي، العدد ٤٤ مجلد ٣، ص ١٠-١٢.
١٧. الهيئة العامة للكمارك، العراقية ٢٠١٩: ص٤.
١٨. وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، العراق: بغداد،العددين (٣٠٤٧ في ١٩٨٥/٥/٢٧ و٣٠٩٧ في ١٩٨٦/٥/١٢ ،صفحات متفرقة.
١٩. Iraq Customs gets ready for modernization (http://www.wcoomd.org)/